خبير عقاري: اكثر من 60%من المتقدمين رفضوا مساكن وزارة الاسكان ،واداء الوزارة اقل من مقبول

قال الكاتب عبد الحميد العمري أن أداء وزارة الإسكان خلال الفترة الحالية لا يرقى إلى المستوى المطلوب ودرجة "مقبول " لا يمكن أن تستحقها الوزارة .

تضخم الأسعار

وأضاف خلال مداخلة له في برنامج " معالي المواطن" المذاع على قناة " أم بي سي" أن وزارة الإسكان لا يمكن أن تقدم البرنامج السكني المطلوب دون القضاء على المشكلة الأساسية وهي " تضخم الأسعار" مشيرا إلى أنه على الرغم من انخفاض الأسعار خلال الفترة الحالية إلا أنها مازالت أعلى من قدرة كثير من المواطنين .

تحدي تنموي كبير

وأوضح " العمري" أن تقييم أداء وزارة الإسكان موضوع معقد وتحدي تنموي كبير ولا يتم إلا بوجود أرقام مشيرا إلى أن الأرقام الموجودة نوعين هما " البيانات التي تصدرها وزارة الإسكان والتصريحات النادرة عن موضوع الإسكان ونسبة الانجاز في هذا البرنامج " .

وتابع: الوزارة أعلنت عن 19 دفعة خلال عامي 2017 و2018 وباقي هذا العام 4 دفعات حتى تكتمل ويصل المجموع الكلي إلى أكثر من 500 ألف وحدة .

نسبة القبول لدى المواطنين

وأردف : " في نهاية أغسطس الماضي تم تداول تصريحات حول 70% قبول عند المواطنين للأراضي و45% للمساكن تحت الإنشاء فيما ذكر متحدث الإسكان أن نسبة الانجاز والقبول الكلية وصلت إلى 60% لافتا إلى أن هذا الرقم لا يمكن تصديقه إذا انعكس على أرقام القبول السابقة .

وأستطرد قائلا: " بناء على توزيع النسب التي ذكرها متحدث الإسكان في 8 مارس الماضي من حيث" القبول والمساكن الجاهزة" هي 12 ألف و600 وحدة وإذا تم جمع هذه النسبة فهذا يعني أن أعلى نسبة يمكن يصلها القبول لا تتعدى 42 % ومعنى ذلك 6 مواطنين رفضوا مقابل 4 آخرين أعلنوا القبول.

وأوضح أن نسبة القبول في الرياض لا تتعدى 33 % أي أن من بين كل 10 مواطنين 3 منهم استطاعوا النفاذ و7 مازالوا في الانتظار .

درجة مقبول لا تستحقها الوزارة

وأضاف: بناء على حجم أزمة الإسكان وزيادة التطلعات والدعم المقدم لوزارة الاسكان من الدولة والنتيجة التي وصلت لها حاليا اعتقد أنها ضعيفة ودرجة مقبول لا يمكن أن تستحقها وزارة الإسكان في هذا المسار .

رسوم الأراضي

وقال " العمري " موضوع رسوم الأراضي متعطل تماما ومتحصلات العامين الماضيين وصلت إلى 10 مليون وهذا أمر محزن فنحن نشاهد أزمة تملك المساكن تتعامل معها وزارة الإسكان بإعلان أكثر مما هو موجود على أرض الواقع" . ومضى قائلا " موضوع الرسوم التي كان يطالب بها المواطنون ويتطلعون لرؤيتها أعتقد دخلت درج وزارة الإسكان ونامت عليه".

وأضاف : منطقة الرياض التي تشكل 25% من سكان المملكة حلت في المرتبة السابعة من حيث نسب توزيع الأراضي وتقريبا إجمالي المساكن والأراضي لا تتعدى 11% من إجمالي التوزيعات التي خصصت لمنطقة الرياض.